تسلّم رسمياً استجواباً من فيصل الكندري لوزير التربية من محور واحد.. والجلسة ستكون الأسبوع المقبل أو الذي يليه

الغانم: اجتماع مكتب المجلس اليوم يحدد موعد أول جلسة مقبلة

سامح عبدالحفيظ

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه رسميا استجوابا من النائب فيصل الكندري إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي مكونا من محور واحد، مشيرا الى ان الاستجواب سيدرج على جدول أعمال أول جلسة عادية مقبلة.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أن محور الاستجواب يتعلق بسوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة كورونا مما تسبب بضرر جسيم على الطلبة وفقا لصحيفة الاستجواب.

وأضاف الغانم أنه وفق المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ووزير التربية بهذا الاستجواب.

وقال: «وقعت على الاستجواب وأشرت عليه وسيدرج على جدول أعمال أول جلسة عادية قادمة».

وبشأن جلسات المجلس المقبلة، قال الغانم: «سبق أن صرحت بأننا سوف نستأنف الجلسات بعد العيد إن شاء الله، وغدا (اليوم) سيكون هناك اجتماع لمكتب المجلس عند الساعة الثانية عشرة والنصف لتحديد موعد أول جلسة عادية قادمة، والتي ستكون الأسبوع المقبل أو الذي يليه».

وأشار الغانم إلى وجود رأيين بأن تكون الأسبوع المقبل أو الذي يليه، حتى يتسنى للجان عقد اجتماعاتها والانتهاء من كل تقاريرها خلال الأسبوع المقبل، ويليه مباشرة عقد جلسة للمجلس.

وأوضح الغانم أن القرار في هذا الشأن سيكون لمكتب المجلس وسيتم أيضا استشراف آراء النواب من قبل مكتب المجلس، لافتا إلى أنه سيعلن بعد اجتماع يوم غد (اليوم) عن بقية التفاصيل.

من جانب اخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الدولة بسلطنة عمان الشقيقة د.يحيى بن محفوظ المنذري، ورئيس مجلس الشورى خالد بن هلال المعولي، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا المنخفض المداري الذي وقع على محافظة ظفار وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين، سائلا المولى جلت قدرته أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

لمشاهدة الفيديو
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

سوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة كورونا تسبب في الضرر الجسيم على أبنائنا الطلبة

الكندري يستجوب الوزير الحربي: ماطل في إنهاء العام الدراسي

■ قرارات الوزير غير مدروسة وتضمنت استئناف العام الدراسي في أغسطس المقبل رغم خطورة الوضع ■ توجه الوزير سينعكس سلباً على طلبتنا والمعلمين وغيرهم من الإداريين وسيسهم في نشر الوباء

سلطان العبدان

قدم النائب فيصل الكندري استجوابه لوزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي لرئيس مجلس الأمة، متضمنا محورا واحدا بشأن سوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة كورونا.

وأكد الكندري أن استجوابه الموجه إلى وزير التربية ليس شخصانيا، وأن اختلافه معه هو للمصلحة العامة ولصحة ومستقبل أبنائنا الطلبة. وقال الكندري في تصريح صحافي «الكل شاهد لقاء وزير التربية بالأمس» امس الأول «الذي أكد لي صحة واستحقاق استجوابي والجميع كان منتظرا هذا اللقاء، كل أولياء الأمور والشعب الكويتي وصدور قرار أو توضيح خطة يشرح خلالها اجراءاته حيال الأزمة الحالية».

واعتبر أن اللقاء كان عبارة عن تناقضات فقط لا غير وكلام إنشائي من وزير حكومي لم يستفد منه المواطنون، ولم يكن هناك شفافية في حديثه، وما قاله هو كلام غير مسؤول بكل أسف وأنه لم يتوقع هذا الرد من الوزير.

لمشاهدة الفيديو
فيصل الكندري

وقال الكندري «كنت أتمنى أن يكون لدى الوزير خطط تتماشى مع الوضع الاستثنائي الحالي والإعلان عنها مع مشاركة الجميع فيها، والتي تعني بالمقام الأول سلامة أبنائنا الطلبة في هذا الظرف وهذه الأزمة».

وأضاف أن الجميع لاحظ أنه منذ بداية الأزمة كانت لدى الوزراء عدة خطط إذا ما نجحت الأولى كانت هناك خطة بديلة للتعديل عليها، الا وزير التربية الذي وضع خطة جامدة منذ 15 مارس الماضي. وردا على كلام الوزير خلال اللقاء بأنه غير مجبر ان يخرج ويتحدث، قائلا «أنت مجبر ان تخرج وتتحدث لأنها مسؤوليتك مواجهة الناس وطمأنتهم بمصير أبنائهم ومستقبلهم التعليمي وليس بالوعود والقسم فنحن في دولة مؤسسات».

ورأى أن الوزير لم يحذ حذو نظرائه الوزراء الآخرين بالوضوح أمام الناس ولم يغير خططه ولم ينزل الميدان لمشاهدة الأمور على الطبيعة.

واختتم الكندري تصريحه بالقول «نحن على موعد مع منصة الاستجواب في أول جلسة عادية قادمة وبالتنسيق بين المجلس والحكومة، وإذا كان لديه ما يفنده على المنصة فأنا لدي ما أقوله وأوضحه للشعب الكويتي».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

نص استجواب وزير التربية

(إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) (الأحزاب 72).

عندما أديت القسم المنصوص عليه في المادة 91 من الدستور: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

فإنني حريص على عملي والأمانة التي منحني إياها الشعب الكويتي.

ومن منطلق المسؤوليات المناطة بي كنائب أمثل الأمة ومن خلال تحمل هذه الأمانة التي أحاسب عليها أمام رب العالمين ومن ثم الشعب الكويتي، فإنني ومن خلال دوري الرقابي فإنني حريص أشد الحرص على حماية وسلامة الشعب الكويتي والحفاظ عليه وفقا للسلطات التي أناطني بها الدستور الكويتي، خاصة أننا نمر في ظروف غير طبيعية وأزمة غير مسبوقة بسبب ما يمر به العالم اثر جائحة فيروس كورونا الذي عطّل الحياة بكل نواحيها حفاظا على أرواح الشعوب ونظرا لما تضمنته تقارير منظمة الصحة العالمية، ونحن في الكويت اتخذت الحكومة منذ بداية الأزمة اجراءات متميزة حظيت بإشادة عالمية ومحلية لما قامت به الأجهزة المختصة بينها وزارة الصحة من خطوات استباقية لحماية الشعب الكويتي والمقيمين على أرض هذا الوطن، خاصة في ظل التوجهات السامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي أعطى سموه منذ بداية الأزمة توجيهاته بضرورة الحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين واتخاذ كافة التدابير بهذا الشأن.

وكان للتوجيهات الصحية دور متميز أيضا في إرشاد كافة الاجهزة الحكومية بضرورة وضع إجراءات وقائية تهدف لسلامة الجميع، وعليه اتخذ مجلس الوزراء سلسلة من الاجراءات التي لا تخفى على الجميع، إلا أننا وفي ظل استمرار هذا الوباء الدراسي في أغسطس المقبل رغم خطورة الوضع وانعكاسه على أرواح أبنائنا الطلبة، ورغم تحذيراتنا المستمرة ومطالبتنا له بشأن عدم المجازفة بأرواح طلبتنا وأعضاء هيئة التدريس وموظفي وزارة التربية، إلا أنه لايزال متمسكا بقراره الفردي وعدم التفاته الى تحذيرات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الكويتية وخطة الدولة التي وضعتها بمراحلها الخمس وظل يغرد لوحده في قراره وكأنه يتحدى القرارات الصحية التي التزمت بها العديد من دول العالم بينها خليجية وعربية ودولية قررت تعطيل الدراسة وترحيل الطلبة للصف الذي يليه.

ومن هذا المنطلق والتزاما بقسمي الدستوري أتقدم بهذا الاستجواب الى وزير التربية والتعليم العالي من محور واحد:

سوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة كورونا مما تسبب بالضرر الجسيم على أبنائه الطلبة.

ولا يزال وزير التربية والتعليم العالي يماطل في انهاء العام الدراسي ويراهن على استئناف الدراسة في أغسطس المقبل لطلبة الثانوية العامة وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رغم خطورة الوضع بسبب جائحة كورونا وكذلك عدم وضوح رؤية الوزارة للمراحل الأخرى ويعلن ما بين فترة وأخرى عن وجود خيارات لديه ولم يذكرها سوى كلام مكرر في كل مرة.

إن هذا التوجه الخطير سينعكس سلبا على طلبتنا والمعلمين والدكاترة وغيرهم من الإداريين، وسيساهم في نشر الوباء فيما بينهم مما يهدد حياتهم وحياة أسرهم وبالتالي قد ينتشر الوباء بشكل أوسع، خاصة وأن العديد من المدارس تحولت الى محاجر ومراكز ايواء للوافدين والعاملين في بعض الجمعيات التعاونية، وان استئناف العام الدراسي يتطلب العديد من الاجراءات الوقائية فضلا عن أن العديد من التصريحات لمسؤولي منظمة الصحة أو تصريحات وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح تؤكد أن جائحة كورونا قد تستمر الى نهاية العام في ظل عدم وجود لقاح لمكافحة هذا الفيروس، ولا نعرف أسباب تمسك وزير التربية في قراره وعدم الالتفات الى التحذيرات الصحية وعدم وجود أي فرص حقيقية تتضمن سلامة أبنائنا من انتشار الفيروس فيما بينهم. وحذرت وزير التربية مرارا وتكرارا من المجازفة في هذا القرار لأن أرواح طلبتنا وسلامتهم ليست محلاً للتجارب بيد الآخرين للمجازفة فيها أو حقل تجارب للمخاطرة بها.

وانطلاقا مما سبق، فإنني أتوجه بهذا الاستجواب الى وزير التربية والتعليم العالي بصفته.

نسأل الله أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه.

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله).

عدم خضوع الوزير للضغوط السياسية أمر مقدر

الكندري: القضايا التعليمية ليست إنهاء العام الدراسي فقط

د.عبدالكريم الكندري

قال النائب د.عبدالكريم الكندري إنه من الكارثة اعتقاد وزير التربية والتعليم العالي بأن القضايا التربوية التي تنتظر الفصل بها وإعلان خططها تقتصر على إنهاء العام الدراسي من عدمه.

وبين الكندري أن الوزير الذي خرج بمقابلة تلفزيونية ليلة الأمس الأول لم يعط إجابات قاطعة لجميع الأسئلة المتعلقة بمستقبل كل بيت في الكويت وبأبنائهم الطلبة فهل يعلم الوزير بأن هناك حاليا أكثر من 6000 طالب وطالبة تخرجوا من الصف الثاني عشر واستلموا شهاداتهم فعليا وحتى الآن لم يتم توضيح ما هي خطة الوزارة تجاههم فهل سيلتحقون بجامعة الكويت أم بالبعثات الخارجية أو بالبعثات الداخلية في الجامعات الخاصة؟

وتابع النائب د.الكندري بأن اتخاذ قرار نهائي في العام الدراسي يتعلق بأبعاد أخرى منها مستقبل خريجي الثانوية في المدارس الحكومية، والجميع يعلم بأن اغلب الجامعات الداخلية والخارجية ستدشن عامها الدراسي في سبتمبر القادم.

وختم النائب الكندري بأن عدم خضوع الوزير للضغوط السياسة أمر مقدر وان اهتمامه بتحصيل الطلبة العلمي يشكر عليه، لكن هذا ليس له دخل بإصدار قرار واضح محدد دون تردد مرتبط بما بعده، فالتعليم ليس متوقفا فقط على الصف الثاني عشر، بل هناك خريجون وطلبة يريدون استكمال دراستهم وهناك بعثات وخطط إيفاد ومتابعة وعودة للموفدين لدولهم وهي أمور الوزير لم يتطرق لها حتى الآن ولم تصدر وزارته فيها قرار واضح.

طالب رئيس الوزراء بالتدخل لإجراء فحص «كورونا» لجميع المواطنين بلا استثناء

حماد يعلن تأييده استجواب الكندري لـ «التربية»

بدر السهيل

أعلن النائب سعدون حماد تأييده الاستجواب المقدم من النائب فيصل الكندري لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي نتيجة عدم إعلان الوزير إنهاء العام الدراسي. وأوضح حماد في تصريح صحافي بمجلس الأمة أن عدم إعلان الوزير إنهاء العام الدراسي تسبب في عدم مغادرة أكثر من 580 ألفا من الوافدين البلاد، مبينا أن هذا العدد يمثل المدرسين وأسرهم. ورأى أن الوزير لم يكن موفقا في لقائه التلفزيوني الأخير حيث لم يتطرق إلى تعطيل الدراسة للمراحل الدراسية من المرحلة الأولى حتى المرحلة الحادية عشرة وانتقال الطلبة من هذه المراحل الدراسية الى المراحل التالية كما تم في كل دول الخليج. وأكد أن وزارة الصحة غير قادرة على فحص 700 ألف طالب في حال استئناف الدراسة، ناصحا وزير التربية بتقديم استقالته لأنه أصبح في موقف ضعيف جدا لأن جميع النواب سيكون عليهم ضغط من أهالي الطلبة في موضوع إنهاء العام الدراسي. وتوقع أن أي وزير قادم للتربية سيصدر مباشرة بعد أداء القسم الدستوري قرارا بإنهاء العام الدراسي. وأفاد بأن الكثير من المدارس مستغلة الآن من وزارتي الصحة والداخلية والجمعيات التعاونية، واستئناف الدراسة فيها يتطلب إعادة ترميمها وتعقيمها والاستعانة بفريق طبي كاف لفحص الطلبة.

لمشاهدة الفيديو
سعدون حماد

وبين ان وزارة الصحة غير قادرة على فحص 700 ألف طالب بدليل أنها عجزت عن فحص العاملين بالجمعيات التعاونية، ضاربا مثالا على ذلك بما حصل في جمعية الزهراء إذ اكتفت الوزارة بفحص 100 عامل من العمال البالغ عددهم 300 عامل في حين أن نسبة الإصابات بمرض كورونا بلغت 47٪ لدى الـ 100 عامل الذين تم فحصهم.

واستغرب ان يتم الاكتفاء بفحص هذا العدد من العاملين وإغلاق الجمعية لمدة يومين فقط ثم يتم استئناف العمل بالجمعية، معتبرا أن الأمر يدل على صحة ما ذكره النواب لسمو رئيس مجلس الوزراء في الاجتماع عن عدم وجود تنسيق بين الوزيرين المعنيين، وزير الصحة ووزيرة الشؤون.

وطالب زير الصحة بالاعتراف بعدم امتلاكه الإمكانات والمسحات الكافية لإجراء الفحص حتى يتخذ مجلس الوزراء قرارا بتوفير المسحات واستكمال فحص الـ 200 عامل المتبقين في جمعية الزهراء، كما طالب وزيرة الشؤون بغلق الجمعية إلى حين استكمال الفحص.

ولفت إلى ان جمعية الروضة التعاونية بها 600 عامل توجد بينهم إصابات بمرض الكورونا واحدهم توفي وآخر يرقد في العناية المركزة، كاشفا عن أنه طالب وزير الصحة بفحص جميع العاملين بالجمعية لكن تم فحص 45 عاملا فقط.

واعتبر أن المشكلة الأخرى هي أن وزارة الصحة غير قادرة على الكشف عن العدد الحقيقي لمن تم إجراء المسحات عليهم وعدد المصابين من بينهم، مطالبا الوزير بألا يكتفي فقط بإعلان عدد المسحات التي تمت بل إعلان العدد الذي تم إجراء المسحات لهم وعدد المصابين من بينهم. وأفاد بأن بعض المصابين في الوزارات لا يتم إجراء المسحات لهم كما حصل في الشكوى التي تلقاها من العاملين بالإدارة العامة للجمارك ونقلها لوزير الصحة ووكيل الوزارة عندما أصيب أحد زملائهم بمرض الكورونا ولم يتم فحص سوى 6 موظفين فقط. وطالب حماد سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لإجراء الفحص لجميع المواطنين بلا استثناء، مؤكدا أن وزارة الصحة لا ترد على اتصالات الكثير من المواطنين الذين يطلبون فحصهم.

دعا الحكومة لوضع خطة متكاملة تراعي الجوانب الصحية والاقتصادية للأزمة الحالية

الفضل يطالب بفتح مجالات النشاط الاقتصادي والعمل الخاص بأكبر قدر

لمشاهدة الفيديو
أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل الحكومة بعمل خطة متكاملة تراعي الجوانب الصحية والاقتصادية للازمة الحالية وأن تقوم بفتح الأعمال.

وقال في تصريح بمجلس الأمة امس إن الأزمة الحالية عنوانها صحي لكن في حقيقتها وجوهرها اقتصادي، مشيرا إلى أن الحكومة لم تراع الجانب الاقتصادي أبدا.

وحذر الفضل من أن الآثار الاقتصادية قد تؤدي إلى (خراب بيوت) ولا يمكن مقارنتها بالآثار الصحية، داعيا إلى النظر بشكل دقيق لهذا الامر وان تفتح الحكومة مجالات العمل الخاص والحر كي تجعل الناس تعيل نفسها. وشدد على ضرورة فتح النشاط الاقتصادي بأكبر قدر ممكن، مشيرا الى انه افضل من هدر أموال الدولة في دفع ايجارات ورواتب، لانه لا يمكن الاستمرار في سداد الرواتب او الإيجارات لما لا نهاية.

ودعا إلى ان تكون هناك خطة اقتصادية وتشريعية تأتي بها الحكومة والنواب يقومون بهذا الواجب رغم ان لدى الحكومة المعلومات كلها.

وأشار الى ان لجنة التحفيز الاقتصادي قامت بخفض الإيجارات وتمويل دعم العمالة لكن لم تضع قانونا ينظم وضع الإيجارات خلال الأزمة الحالية.

وبين انه يعمل مع عدد من النواب على اعداد اقتراح بقانون يقضي بوقف الايجارات خلال الفترة الحالية نظرا لاغلاق المحلات في الظروف القاهرة الحالية وأيضا نظرا لان صاحب العقار ليس لديه مصدر دخل سوى الإيجارات.

وأضاف أن القانون يقضي أيضا بضمان حد ادنى من التمويل لصاحب العقار وعند زوال الظروف القاهرة يمكن ان يسدد صاحب المحل ايجاراته المتأخرة على أقساط للدولة وبالتالي الكل يستفيد.

وأضاف ان هناك موضوع العاملين الكويتيين في القطاع الخاص وهم 74 الفا تقريبا الذين يعانون من عدم وجود حماية لهم ولا يوجد لهم مجال مع صاحب العمل المتضرر خاصة في ظل توقعات بوجود موجة ثانية ويجب ان يكون لدى الحكومة تصور لهذا الجانب.

ولفت الى انه على الحكومة ان تتحرك وتوضح تصوراتها وتناقش المشاكل الموجودة بشفافية لانه خلال 3 اشهر هناك من سيكون مكشوفا تماما وليست لديه اية أموال ومحلاته مغلقة وعليه قروض.

وأكد أن القطاع الخاص لا يريد أموالا ولكنه يريد اتاحة المجال له كي يعمل مع وضع الاشتراطات الصحية المطلوبة.

وضرب الفضل مثالا على فائدة فتح الأنشطة بالبورصة التي استمرت في العمل عبر التداول الالكتروني والنتيجة انه تم توزيع 1,2 مليار دينار عبارة عن أرباح نقدية واسهم منحة حتى الآن وهناك 800 الف حساب لأشخاص في البورصة تمثل 50٪ من ملاك الأسهم في البورصة.

وأوضح ان البنوك يجب ان تعود للعمل بشروط معينة وبطاقة معينة ومن خلال افرع معينة والبنوك قادرة على تنظيم نفسها كما يجب الغاء الرسوم الجمركية عن المستوردين خاصة الصغار منهم لتنشيط السوق.

وقال ان هناك اعمالا صغيرة ليس فيها احتكار وليس هناك عذر لاغلاقها مثل المصبغة والمطاعم التي يمكن ان تعمل من دون خدمة التوصيل.

وقال ان الشركات الصناعية أيضا متوقفة ويمكن ان نلزمها بشروط صحية وضوابط معينة لكن يجب ان ندعها تعمل لأنهم يدفعون ايجارات 5 الاف واكثر شهريا.

وحذر من ان كل هؤلاء بعد الحظر سيقفون طوابير للتوظيف في الحكومة اذا تكبدوا خسائر وهذا سيكون تكلفته على الحكومة اكبر بكثير.

وأشار إلى ان هناك العديد من اللجان الاقتصادية لدى الحكومة منها التحفيز الاقتصادي واللجنة الاقتصادية الوزارية التي ترأستها وزيرة الشؤون وليس لديها تصور لاستيعاب الالاف التي تتخرج سنويا وأيضا يخضع لها من يعملون في القطاع الخاص في ظل الازمة الحالية.

من ناحية أخرى، قال الفضل ان هناك أيضا الجانب النفسي في ظل الحظر لمدة 4 اشهر والذي سبب ضيقا نفسيا لدى المواطنين وهو لا يقل عن الجانب الاقتصادي.

وأوضح ان المواطنين قدموا ما عليهم والتزموا بالحظر الجزئي ثم الكلي ثم الجزئي ولذلك يجب ان يعطى الناس المجال للسفر واخذ التعهدات عليهم.

وقال ان هناك مشاكل اجتماعية عديدة بدأت تظهر في شكل خلافات عائلية وتعاطي وغير ذلك ويجب ان يكون لدى الحكومة اذكياء يلاحظون هذه الأمور والا يعملوا بشكل روتيني.